

الصوت الأحرار

الخميس 8 أفريل 2010 العدد 3695

اختتام أشغال ملتقى السلائف الكيميائية

تشديد على إخضاع المصانع والمخابر للمراقبة المستمرة

بحساسية هذه المواد. أما بخصوص التجربة الجزائرية فإن السلائف الكيميائية التي تستورد تخضع للرقابة قبل دخولها إلى الجزائر، وأثناء استغلالها بغية ضمان استخدامها للأغراض القانونية والشرعية، كما أن هذه المواد تدخل إلى الجزائر بطلب من المتعاملين بغية استعمالها لأغراض مشروعة وقانونية وتكون تحت رقابة المصالح الأمنية إلى غاية دخولها إلى المخبر، ويخضع المخبر الذي يستورد هذه المواد إلى رقابة مصالح الأمن وزارتي الصحة والصناعة إلى جانب الرقابة الأمنية من خلال المكتب الدولي لقمع المخدرات والجريمة. للإشارة فإن تنظيم الملتقى بالجزائر في هذا التوقيت يعتبر استجابة لتوصيات الدورة الاستثنائية العشرين التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في جوان 1998. حيث اعتمدت الدول الأعضاء خلال تلك الدورة إعلانا سياسيا وخطط عمل لايلاء اهتمام خاص لتدابير صنع المخدرات والمؤثرات العقلية واستيرادها وتصديرها وتوزيعها بطريقة غير شرعية وتسريب اللانف المستخدمة في صنعها.

الصناعة والتجارة، كما أكد المشاركون في ذات الصدد إلى أن النشاط الصناعي القانوني مشروع مثلما هو الشأن بالنسبة لمواد التجميل والأدوية والمواد الغذائية والصناعات البتروكيمياوية وأخرى، غير أن المتدخلين دعوا بالمقابل إلى مكافحة الصناعة غير المشروعة لهذه المواد عن طريق الكشف عن الصفقات التجارية المشبوهة وتبليغها للهيئات الوطنية لمراقبة السلائف الكيميائية.

ولبلوغ هذه الأهداف يتعين- حسب المتدخلين- توعية الموظفين بضرورة جعل الجميع يدرك أهمية أن المخدرات مشكلة بالنسبة للجميع مع التأكيد على ضرورة التحلي بالحيلة داخل الشركة، وهو ما تقيم بشأنه الهيئة الوطنية الفرنسية لمراقبة السلائف الكيميائية عبر التراب الفرنسي- حسب وثيقة وزعت خلال الملتقى- شبكة خاصة داخل الشركة والمؤسسة، حيث تحمل الشركة الموظفين المسؤولية في حالة سرقة السلائف، علما أن عملية إقامة العلاقة بتهرب السلائف أسهل إذا كان الموظفون واعين

شدد المشاركون في أشغال الملتقى الوطني التحسيس حول السلائف الكيميائية للمخدرات أمس، على أهمية إخضاع المصانع والمخابر المستغلة للسلائف الكيميائية للمراقبة، مؤكداين خلال اختتام أشغال الملتقى على ضرورة مكافحة الصناعة غير المشروعة لهذه المواد عن طريق الكشف عن الصفقات التجارية المشبوهة وتبليغها للهيئات الوطنية للمراقبة.

■ ق. و.

● وأشار المشاركون خلال اليوم الثاني من أشغال هذا الملتقى إلى أن الصناعة تعتبر خط الدفاع الأول ضد الاستعمال غير الشرعي لهذه المواد فهي تحتل موقعا أساسيا للتعرف على العمليات المشبوهة، وتتوفر الصناعة - كما جاء في التدخلات- على التجربة والخبرة الضروريين للتعرف على الطلبات المشبوهة، داعين إلى التعاون مع المتعاملين في مجال